تأثير النفوذ اليهودي على الامتيازات الإفريقية في الجزائر خلال العهد العثماني

د ة. فاطمة درعي
جامعة معسكر

Abstract:

The study focuses on the influence of the Jewish Altafh in Algeria during the Ottoman era .

Researcher touched on this subject to economic concessions to the Jews in Algeria through their control bug African influence in the Middle choking and Algeria which have had a relationship with France.

Keywords:

Jewish influence- African franchises- Algeria During the Ottoman era -

لقد عرفت الطائفة اليهودية في الجزائر عدّة تطوّرات في القرنين 15-16م بسبب التطورات التي عرفتها منطقة البحر الأبيض المتوسط والعالم نظرا لتغيير الطرق التجارية والتوزيع الجغرافي للتجارة داخل البلاد، إضافة إلى التحوّلات التي طرأت على نوعية المبادلات[1] وأدّت هذه الظروف إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للطائفة اليهودية، خاصّة وأنها كانت تمرّ بظروف داخلية صعبة بسبب الاضطرابات السياسية التي سادت عشية دخول العثمانيين إلى الجزائر، وتدهور الوضع الأمني أثناء عملية بسط النفوذ العثماني على البلاد حيث قام خير الدين بقمع اليهود في تلمسان بسبب مقاومتهم له.

لقد عاش اليهود الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر بصورة عادية لم تعكّرها سوى بعض الأحداث الاستثنائية، ابتدءوها بهدوء واحترام للقواعد العامة، ثم حدث انقلاب في أوساطهم بمجيء يهود ليفورن الإيطالية الذين قادوا الجالية اليهودية بالجزائر نحو اتجاه مناقض تماما للمصالح الجزائرية وحتى مصالح الدول الأجنبية، خاصة الفرنسية منها، وسنحاول من خلال هدا المقال إبرازا تأثير اليهود على مصالح فرنسا وبالتحديد الامتيازات الإفريقية ذات الأهمية الكبرى لفرنسا في هده المرحلة ومدى تأثير دلك عليها وعلى العلاقات الجزائرية الفرنسية. استطاع اليهود السيطرة على الأسواق التي كانت محتكرة من طرف التجارة الفرنسية منذ مطلع القرن18، عندما أصبحت الشركات الفرنسية غير قادرة على مواصلة نشاطها التجاري بسبب ضعفها المالي والخطر الذي كان يمثّله الجزائريون الرافضون لوجود الفرنسيين على سواحلهم، وحتى التعامل معهم عندما حاولت فرنسا تحويل الباستيون إلى مركز عسكري لحماية تجارتها، (2) فبدأ نشاط المؤسسات الفرنسية يتعطّل لصالح التجار اليهود الذين قدّموا مبالغ ضخمة ومساعدات كبيرة لحكام الجزائر مقابل حماية تجارتهم ومساعدتهم على منافسيهم، وقد لاحظ القناصل الفرنسيون ذلك لكن لم يعودوا قادرين على حماية مؤسساتهم نظرا للطرق الملتوية التي كان اليهود يمتلكونها من أجل عرقلة سير التجارة الفرنسية.

أولا- الامتيازات الإفريقية:

تعـود جـذور الامتيـازات الإفريقيـة إلى الاتفـاق الفرنسـي العثماني الموقّع سنة 1535، والذي منح بمقتضاه السـلطان العثمـاني سليماني القـانوني امتيـازات تجاريـة واسـعة للفرنسـيين مـن بينهـا الترخيص لهم بصيد المرجان على الساحل الواقع شرق عنابة، ومنذ 1561 استقر التاجران توماس لانش وكارلين ديديي في مكان قريـب من مرسى الخرز، أي القالة القديمة أطلقا عليه اسم باستيون فرنسـا وكوّنا شركة للقيام بصيد المرجان وقد أثارت هذه التسمية الفرنسية نوعا من الفضول والتساؤل ممّا جعل البعض يتوهّم أن هناك حصنا شيّد في هذا المكان كانت تقوم فيه حامية عسكرية فرنسية، لقد أدى هذا الوهم بالقنصل دوفال فيما بعد في محاولاته لتأكيد حـق فرنسـا في هذه المنطقة، إلى الاعتقاد بأنّه قد وجد الدليل على هـذا الحـق في تسمية القالة نفسها والتي هـي في نظـره تحريـف القلعـة الـتي تعـني الحصن أي(الباستيون)[3] في اللهجة المرسيلية تعـني المنـزل الريفـي الكبير[4] lou bastidoun ثم أصبح يعرف بالموقع المحصّن أو المعقل.

وكان الهدف من إنشاء الباستيون قبل عهـد الشـركة الملكيـة هـو إسكان الموظّفين وصيادي المرجان، إضافة إلى تخزين السلع التي يـتّم شراؤها، والمرجان الذي يتّم صيده، وهو حقّ ضمنته معاهدة 1694، بعد ذلك بست سنوات أي سنة 1700 كان الباستيون في القالة يضّم 11 إلى 12 منزلا إضافة إلى طاحونة مبنية من حجـر ومحاطـة بسـور، كانت إلى جانب استخدامها العـادي في طحـن الحبـوب، تسـتعمل حامية لمنع التحرّشات التي يمكن أن يتعرّض لهـا الباسـتيون وهـدف

السرقة أو ما شابه ذلك .شهدت الامتيازات الإفريقية منذ بداية القرن الثامن عشر تحسّنا كبيرا في إدارة نشاطها واستقرار معاملاتها، حيث توالى على الإشراف عليها عدد من المسيّرين امتازوا بالكفاءة وحسن التسيير والتي انعكست على مردودية نشاطاتها من الناحية المالية واتساع دائرة معاملاتها التجارية حيث لم تعد تقتصر على السلع المحتكرة تقليديا، بل امتد ليشمل سلعا أخرى خاصة القمح الذي يزداد الطلب عليه منذ بداية القرن وبإدماج امتياز رأس شركة رأس العبد الواقعة في الأراضي الفرنسية بالامتيازات الإفريقية سنة 1707سوف يعطي دفعا قويا لنشاط الالتزام خاصة في التجارة وهو ما حفّز عددا من التجار ودفعهم إلى الاستثمار، وهو ما استوجب تكوين الشركة الإفريقية سنة 1713 لكنّها لم تحقّق ما كان منتظرا منها، حيث تحوّلت الامتيازات الإفريقية لتصبح تحت إشراف شركة الهند لكنها ستتخلّى عن استغلال الامتيازات في سنة 1730، لتعطي لمتعهّد يدعى أوريول لمدة عشر سنوات.

وقد أعطى أوريول دفعا قويا لنشاط الالتزام، فاتسع نشاطه خاصة بعد تأسيس شركة إفريقيا الملكية سنة 1741 التي تلقّت الدعم من الحكومة ومن الغرفة التجارية بمرسيليا، وقد حقّقت الامتيازات الإفريقية في عهد هذه الشركة ازدهارا حيث انضبطت العلاقات بين الصيّادين والشركة في قطاع صيد المرجان، كما طوّرت الشركة نشاطها التجاري ووسّعته ليشمل مختلف موانئ الشرق الجزائري، وكان نشاط تجارها يغطّي كل المنطقة الواقعة بين رأس العبد

بالأراضي التونسية شرقا إلى ميناء بجاية غربا، واتسّع هذا النشاط ليشمل إلى جانب السلع المحتكرة تقليديا الجلود، الشمع، الصوف، [5] كما تمكّنت من الحصول على حق احتكار تصدير الشحم والفول، وزيت الزيتون، والحبوب في مقدّمتها القمح، وقد حقّقت الشركة ازدهارا خاصة مع بداية السبعينات من القرن 18م وتضاعف رقم أعمال الشركة خلال 40 سنة الأخيرة من مليون ومائتي ألف فرنك عند تأسيسها في سنة 1741 إلى حوالي 6 ملايين و200 ألف فرنك سنة 1788 [6].

إنّ هذا النجاح الذي حقّقته شركة الملكية الإفريقية أثار قلق مسئوليها حول إمكانية الاستمرار في الانتفاع بالامتيازات الإفريقية بنفس الشروط الجاري العمل بها حتى الآن خاصة وأنّ البلدان تهيأت للبدء في مفاوضات لتمديد معاهدة الصلح المئوي من جهة ومن جهة أخرى نظرة السلطات الفرنسية للامتيازات الإفريقية فرغم ما حقّقته هذه الشركة، إلاّ أنّه لا يمكن الإبقاء على هياكل الشركة كما كانت عليه لارتباط ذلك بمبادئ يعتبرها الثوار الفرنسيون غير قابلة للتنازل لذلك صدرت قرارات ألغت كل أشكال الاحتكار في أي نشاط اقتصادي وتجاري أو صناعي وهو ما أدى إلى إلغاء الشركات الاحتكارية لتجارة ما وراء البحار وبذلك تم حلّ الغرفة التجارية بمرسيليا في 21 جويلية 1792 [7] التي كانت المحرّك الأساسي للشركة الملكية الإفريقية، هذه الأخيرة التي أبقيت لدورها في تموين مقاطعات الجنوب، وتزويدها بالمواد المعاشية

خاصة القمح، لكن حلّ الغرفة التجارية بمرسيليا سيؤدي إلى إضعاف نشاط الشركة، وإلى جانب هذه العوامل فإن الامتيازات الإفريقية ستتضرّر كذلك من الصراع الفرنسي الانجليزي، ووصلت درجة التضرّر من الأوضاع الداخلية والخارجية لدرجة عجزها عن توفير الأموال الضرورية للقيام بالعمليات التجارية وهو ما توضّحه الرسالة رقم102 [8] حيث أصبح علي باي شيخ المعزولة يعرض إحضاره للسلع إلى مدير الباستيون وهو يتمنّع عنه، وقد أدّى هذا الوضع الجديد إلى دخول تجّار أجانب من جنسيات مختلفة، حيث وجدت الشركة نفسها في منافسة معها لتؤمّن القدر القليل مما تحتاج إليه في تجارتها، حيث سمحت الجزائر في سنة1792للتجار الاسبان والانجليز واليهود وغيرهم بشراء القمح والشعير من ميناء عنابة حتى وصل ذلك إلى حدّ عدم قدرة الشركة الحصول على المقدار الذي اتفّقت عليه مع الباي، بسبب حمل جميع القمح الذي كان في مخازن الباي من طرف هؤلاء الأجانب [9] وعندما احتجّت الشركة رد عليها الباي قائلا(إن الحبوب ملك لنا ونحن نبيعها لمن نشاء) [10].

ويمكن تتبّع الظروف التي ستؤثّر على هذه الامتيازات إلى أن يتم انتزاعها من الفرنسيين سنة1806.ففي سنة 1790في مرحلة التفاوض لتوقيع معاهدة السلم المئوي برزت نوايا الحكومة الجزائرية حول الامتيازات الإفريقية حيث تبيّن أن الحكومة الجزائرية تنوي سحب الالتزام من الفرنسيين لأسباب مالية وهو ما أكّده الداي محمد بن

عثمان الذي عرض استعداده إبقاءها بيد الفرنسيين إذا قبلوا دفع مبلغ أعلى في شكل إتاوة، لأنّ المبلغ الذي كان يدفع كان قليلا مقارنة بالأرباح المحقّقة وقد كانت معاهدة **1694** قد نصّت على مقدار الإتاوة التي تدفع مقابل الحق الحصري في التمتّع بالامتيازات وتقدّر قيمتها بأربعة وثلاثين ألف دبلون ذهبي، حيث ينصّ البند 11من المعاهدة على(...بموجب هذه الامتيازات والأذونات التي منحناها للسيد هيلي**HELY** نمنع على أيّ كان أن يذهب إلى الأماكن المذكورة للشحن... وذلك مقابل المبلغ الذي يدفعه هذا الأخير للديوان والمقدّر ب34ألف دبلون ذهبي كل سنة مقسّط على ست مرات، بحيث يدفع القسط الواحد منها كل شهرين، وهو ما يجعلنا نسمح له بالاحتفاظ والتمتّع بالإقامة في الباستيون والمناطق التابعة له وكان من يتولى دفع هذه الضريبة وكيل الشركة في الجزائر[11].

ونظرا لتغيير قيمة العملات، أصبحت الضريبة تدفع بواسطة البياستر، وذلك لأنّ الدبلون الذهبي بطل استعماله وانقرض واستبدل بدبلون فضي تساوي قيمته **24** أبر أو**9** صايم[12] وقد كانت الإتاوة تعادل **1221** قرش محلي(ريال بوجو) تدفع كل شهرين واستمرت قيمتها إلى غاية سنة **1790** عندما تقّرر رفعها إلى 4500 قرش محلي (ريال بوجو) بقيمة 3بطاك شيك لكلّ ريال وهو قسط يدفع كل شهرين للداي في الجزائر وهو ما نصّت عليه معاهدة **1790**، كما أقرّت المعاهدة لباي قسنطينة مبلغ **3000** قرش محلّي تدفع للباي ويكلّف أغا النوبة بقبضها ورفعها إلى الباي كل شهرين

مقسّطة على ست مرات وحملها له إلى عنابة. ورغم دفع قيمة الإتاوة إلاّ أنّ الظروف لم تتحسّن للشركة الإفريقية بسبب الاضطرابات التي عرفتها فرنسا بسبب الثورة الفرنسية وحلّ الغرفة التجارية بمرسيليا وتقلّص الموارد المالية، كلّها عوامل زعزعت نشاط الشركة، وقد حاول القنصل الفرنسي فالبير إيجاد حلّ من خلال التلويح بالتخلّي عن الالتزام الذي قد يجعل السلطات الجزائرية تقوم بتخفيض قيمة الإتاوة حرصا منها على الحفاظ على الالتزام[13]، لكن ما حدث كان عكس المتوقّع لأنّه في سنة 1792 سيتم جلاء الإسبان عن وهران وزوال التوتّر بين الجزائر وإسبانيا فحصل الإسبان بعد التفاوض على إذن إنشاء شركة مماثلة للشركة الملكية الإفريقية في بايلك الغرب، تتولّى التجارة ولها نفس الامتيازات ونظرا لحاجة بلادهم للقمح نظرا لفقر البلاد وتزايد عدد السكان ونظرا لسيطرة عملتهم على أسواق البحر المتوسط استطاعوا رفع أسعار الحبوب، فتعسّر على الشركة الفرنسية أن تواصل نشاطها، خاصة بعد أن جرّدت من صيد المرجان وقد استغّل الإسبان فرصة وجود الخلاف بين فرنسا والجزائر بسبب مسألة مايفرن للتوسّع إلى الشرق الجزائري محمّلين بالهدايا بهدف القضاء على الشركة الإفريقية، ونجحوا في إرغامها على الانسحاب مثقلة بالديون، ولحاجة فرنسا للقمح الجزائري، عملت على تقديم ترضيات وطلب التزوّد بالأسلحة وطلبوا الحصول على جوازات للسفن الفرنسية وهو ما رفضه الداي لكن أكّد مساعدته لفرنسا من

خلال تموينها بالمواد المعاشية، لكّن رغم ذلك فإنّ الشركة الملكية الإفريقية لم تستطيع الصمود، خاصة بعد أن علم الباي أن الحسابات التي تقدّمها الشركة مغشوشة فقرّر احتكار عمليات البيع والشراء مع الأهالي مستعملا أمواله الخاصة، وقرّر السماح لليهود الجزائريين إلى جانب الإسبان بالتعامل مع فلاحي وتجار الشرق الجزائري للحدّ من نفوذ وكلاء الشركة الفرنسية وهو ما أثّر على نشاط الشركة الإفريقية، رغم أنهّا لم تعترف بأخطائها ونسبت التصرّفات إلى الباي وحقده عليها، لكن في الواقع حتى الأهالي، لم يكونوا يرغبون في وجود الفرنسيين على سواحلهم[14].

هذه العوامل هي التي أدّت إلى انهيار الشركة الإفريقية والتي ستعلن عن حلّها في 2فبراير1794(pluviose19)العام الثاني من طرف لجنة الأمن العام، وعوّضت بوكالة تابعة للحكومة وهي الوكالة الإفريقية[15].

أ – الوكالة الإفريقية: ظهرت الوكالة الإفريقية عن أنقاض الشركة الملكية الإفريقية، ولم يكتنفها أي غموض في الظهور، تكوّنت بمقتضى قرار لجنة الأمن العام في 7فيفري1794، وبقرار آخر بتاريخ 11مارس1794، [16] تّم تنظيمها نهائيا، لكن التغيير ظهر من خلال التسمية من جهة وطريقة الاستغلال من جهة أخرى وقد توّلت الدولة الإشراف على المؤسسات إشرافا مباشرا حيث تقوم بتقديم المبالغ اللازمة لمواصلة النشاط التجاري وتصدر التعليمات الخاصّة بتوجيه وتسيير الشؤون الإدارية[17]، وقد أصبحت

الوكالة تحت إشراف وزير الداخلية، وأعوانها، موظّفون يتقاضون أجورا ثابتة، وقد ورثت الوكالة الشركة الملكية بكل مؤسساتها وتنظيماتها وامتيازاتها مقابل حقوق تعوّدت المؤسسات الفرنسية أن تدفعها لديوان الجزائر ولضمان تموين فرنسا بما تحتاجه من مواد في حربها مع أوربا المتحالفة ضدّها، تّم تنظيم خدمات للسفن بين الجزائر وفرنسا تكلّفت بها الوكالة الإفريقية في 28أوت1794وبقرار من المؤتمر الوطني في 27بليفوس(Pluviose)العام الثاني تمّ تحديد الألوان الوطنية الثلاث كراية للسفن والأساطيل الفرنسية وتّم إعلام الداي عن هذا التغيير في 28مارس1794[18].

وجدت الوكالة الإفريقية نفسها بمجرّد تكوينها أمام عراقيل وصعوبات لا يمكنها النجاح بدون تذليلها والقضاء عليها، ومن أهم تلك المشاكل هي عائق التمويل لأنّها حرمت من تمويل المساهمين مع بداية1794 فهي شركة تحت إشراف النظام الجديد الذي يعاني أزمة مالية خانقة، وهو ما جعلها عاجزة عجزا كاملا عن الوفاء بالتزاماتها بشراء السلع التي تحتّكرها في شرق البلاد من المنتجين، وهو ما أدى إلى الإضرار بهم إضرارا شديدا مما أدى إلى حدوث اصطدامات بينهم وبين أعوان الوكالة مثل الذي حدث في مدينة القل سنة 1796، فمركز الفلّ كان قد اختصّ بتجارة الجلود وكانت الشركة تشتري ما يقدّمه لها المنتجون، وهناك تقاليد ارتبطت بهذه المعاملات منذ مدة طويلة فالسعر كان ثابتا لا يتغيّر ومواصفات قطع الجلد بأسعارها كذلك لكن الوكالة التي لم تعد في

حاجة إلى الكميّة التقليدية التي كانت تقتنيها لأسباب مختلفة بدأت تضع شروطا شبه تعجيزية لمواصفات قطع الجلد التي تحظى برضاها ممّا جعلها ترفض معظم ما يقدّم لها من هذه السلعة، وهو ما جعل المنتجين يقومون بالضغط على أعوان الشركة لقبول كمية الجلود التي حدّدتها التقاليد بنفس المواصفات التي كانت تراعى سابقا، فردّت الوكالة بغلق مركز الفل والخروج من المدينة وهو ما أثّر على سكان المنطقة لأنه أغلق بابا من أبواب الدخل المتواضع المتاح لهم، لذلك اتّصلوا بالمسئول الرئيسي عن الامتيازات الذي كان مقرّه عنابة، حيث قدّموا له الضمانات لحماية أعوان الوكالة، كما قبل الوفد التنازل عن السلع مقابل تسديد ثمنها بعد أجل وعدم التزام الوكالة بأخذ القطع التي لا تتوّفر فيها المواصفات المحدّدة، وهذه الحادثة تبيّن مدى الاحتياج الذي كان عليه سكان المنطقة لتشبّثهم ببقاء مركز الوكالة مفتوحا ببلدتهم(19) وتبيّن مدى الصعوبات والمشاكل التي يواجهها المنتجون عندما وجدت الوكالة نفسها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الناجمة عن احتكارها لبعض السلع لعدم توّفر المال اللازم من جهة، وعدم استعدادها للتنازل عن هذا الاحتكار من جهة ثانية، كما أنّ استمرار الوضع في فرنسا بعدم الاستقرار ومطاردة كبار التجّار والمالكين الأثرياء، إذ تّم إعدام 251 من الأغنياء سنة1794(20)فلم يكن أمامهم سوى الهجرة والهروب، فهاجرت الطبقة المحتكرة لوسائل النقل بعد تعطيل أساطيلها وتركها راسية في سائر الموانئ التي لا يمكن إصلاحها إلاّ بأثمان باهظة،

بالإضافة إلى افتقار الدولة إلى الأموال الضريبية لسدّ رمق المواطنين وقد تسبّبت هذه الأوضاع في غلاء المعيشة ومطالبة البحّارة برفع الأجور.

ولم تكن هذه الأحداث في صالح الوكالة الجديدة، كان يجب عليها أن تشرع في أعمالها لتزويد الشعب الفرنسي بالحبوب، لتمّكين معامل الجنوب من الاستمرار حتى لا تغلق أبوابها وترمي بالمئات من أرباب الأسر إلى الشارع، ومن جهة أخرى كان عليها أن تبحث عن مصدر غير خزينة الدولة الفارغة وتبقى التجارة جامدة ما لم تتوّفر على الأموال، وبالإضافة إلى العجز المالي وانعدام وسائل النقل وتمرّد العمال فالوكالة اعترضها مشكل آخر وهو الخوف من ردّ فعل المهاجرين المتجمّعين في إيطاليا خاصة الذين عرقلوا مجهودات الجمهوريين، كالاستيلاء على السفن ومنع المؤن من الوصول إلى الفرنسيين. بالإضافة إلى خطر الإنجليز والإسبان الذين كانوا يحتجزون جميع السفن المتوجّهة إلى الموانئ الفرنسية وعندما رأت الوكالة أنها مستهّدفة من كل جانب، أصبحت تستعمل أسماء الجزائريين من اليهود والمسلمين وتكتري الأشخاص أنفسهم لاصطحاب الشحنات إلى مقاصدها حيث أنشأت الوكالة مؤسّسة في جنوة كلّفتها باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتهريب السفن عن طريق المهاجمين على مختلف أنواعهم، واستئجار اليهود الإيطاليين واستعمالهم لمرافقة البضائع الصادرة والواردة[21].

أعطت الدولة الفرنسية لإدارة الوكالة حرّية مطّلقة من حيث العمل على إيجاد ما تحتاج إليه نظرا للأسباب الآنفة الذكر، وتّم تكليف ممثلي الهيئة الجديدة في عنابة والقالة بالاتّصال بباي قسنطينة ليقرضهم ما يمكّنهم من أداء مهمتهم، إلاّ أنّ الغشّ الذي اكتشف في المدة الأخيرة غيّر الأمور وجعل الأعيان والسلطات في المنطقة يحترسون من التجار الفرنسيين. أصيبت الوكالة بضعف لأنّ التجارة كانت موقوفة على رؤوس الأموال، وتعطّل نشاطها لحساب التجّار اليهود الذين استغلوها، وبالإضافة إلى عجزها المالي اصطدمت أيضا بموقف السكان الجزائريين المعادي لها، وعجز السلطات المحلية عن حمايتها، وإلى جانب هذه المشاكل التي لها صلة مباشرة بالتجارة، أوجد الأهالي صعوبات أخرى كانت لها تأثير بالغ على سير أعمال الوكالة حيث أنّ سكان القّل أصبحوا يفضّلون التعامل مع اليهود أو التونسيين ويحملون إليهم البضائع، هؤلاء اليهود ذووا التأثير القوّي خاصة على الداي حسن والباي مصطفى الخز ناجي الذي منحهم احتكار تصدير الحبوب وهذا راجع إلى الأسعار التي كانت أحسن من أسعار الفرنسيين وكانوا ينوّعون في المشتريات عكس التجّار الفرنسيين الذين رفضوا الجلود المحمولة من طرف القبائل المجاورة، كما تفطّن سكان عنابة إلى أهمية الأرباح التي كان الفرنسيون يجنونها من صناعة الجلد فبنو مدابغ لتلبية الحاجيات المحلية، ما دفع بصادرات الوكالة إلى التناقص خاصة في هذه المادة ما يزيد عن ربع ما كانت تنقله الشركة الملكية إلى مرسيليا.

وقد تبنّت الوكالة خطّة لتغطية عجزها، تمثّلت في المبادرة والتذمّر والشكوى من انتهاك حقوقها وخرق الاتفاقيات المبرمة معها، عندما بدأ بعض التجار الإسبان والصقليين والكورسيكيين يرتادون هذه المناطق، لعدم وجود مانع لذلك لأنّ الامتيازات الإفريقية تحتكر مواد محدّدة، وحرية التجارة مكفولة في غير المواد المحتكرة، لكنّ الوكالة اعتبرت أن مجرّد وجود بعض من هؤلاء يمثّل تعدّيا على حقوقها وانتهاكا لاحتكارها، خاصة بعد ظهور إشاعة أنّ السلطات الجزائرية تنوي انتزاع امتيازات من الفرنسيين ومنحها للإنجليز.

إنّ الوضع المتردّي الذي آلت إليه الوكالة الإفريقية والمصالح التجارية الفرنسية في الجزائر، أصبحت موضوع انشغال القنصل جانبون سانت أندري الذي حاول تسوية الأمر من خلال إقامة اتصال منتظم بين الجزائر ومرسيليا عن طريق تخصيص سفينة تكرى شهريا أو سنويا لهذا الغرض، لنقل البريد الرسمي ونقل عدد محدود من الأشخاص الموفدين من طرف الحكومة أو القنصلية في الجزائر في الاتجاهين بسعر معتدل[22] ويرى القنصل أنّ تحقيق هذا المشروع يشكّل اللبنة الأولى للنهوض بالتجارة الفرنسية في هذه البلاد وألحّ أيضا على ضرورة استئناف صيد المرجان والسلطات الجزائرية من جهتها تلّح على ذلك وإهماله سيدفع الصيادين الإيطاليين والكورسيكيين إلى الاستحواذ عليه وهو ما سيضّر بالصناعة التحويلية لهذه المادة في فرنسا من جرّاء فقدان المرجان الخام وأكدّ القنصل أنّ النهوض بهذا النشاط سيغطي تكاليف

الالتزام بما فيها مبالغ الإتاوة دون الاضّطرار إلى الاستعانة بعناصر التجارة الجزائرية الأخرى كما كان في الماضي، ويقترح لمنع الإنجليز من تهديد هذا النشاط إجبار الصيادين الكورسيكيين والإيطاليين على تفريغ محاصيلهم في مرسيليا وطلب من حكومته الترخيص له لفتح مفاوضات مع الجزائر للحصول على ترخيص صيد المرجان على سواحل غرب البلاد واقترح صيغة جديدة لاستغلال هذا الالتزام الجديد فبدل دفع الإتاوة يقسم المحصول مناصفة بين الطرفين لكنّ المقترح لم يقد م للسلطات الجزائرية لمعرفة ردّها لأنّ باريس طلبت من القنصل التريّث.

وأمام تدهور الوضع المالي للوكالة تزايد نفوذ الشركة اليهودية، حيث نجد في سنة 1796 كان بحوزة شركة بكري40 ألف قنطار من الحبوب لصالح الوكالة غير أنّ وكيل الشركة اليهودية بمرسيليا(يعقوب كوهين بكري)امتنع عن تسليم الشحنة لأنّ الوكالة تعاني من ظائقة مالية، وأمام الأحداث المتوالية في سنة 1798، وحسب موثّق القنصلية سييلف الذي تولّى الإشراف على الوكالة فإنّ أوضاع هذه الأخيرة أصبحت صعبة منذ بداية سنة 1798حيث اضطّرت لوقف نشاطها بسبب نفاذ مالها من المال ولم تحصل على موافقة لتمويلها وعملية الاقتراض محليا أصبحت صعبة وسيزيد الأمر صعوبة بعد الحملة الفرنسية على مصر خاصّة بعد إعلان الجزائر الحرب على فرنسا، وتوقّف نشاط الامتيازات الإفريقية التي ستخرّب محطاتها(القالة- القل- عنابة) [23]وإلقاء القبض على مدير

المؤسسات الفرنسية السيد بايرون(peiron) والعمال الفرنسيون البالغ عددهم 81 عاملا والطاقم الإداري الذي يضّم 15 فردا، كما تم احتجاز النقود والسلع والمواد التي كانت موجودة في المراكز التجارية الثلاث، وبعد وصول عمال الامتيازات إلى مدينة الجزائر طلب الخز ناجي موثّق القنصلية سيليف ليبلغه أنّه تّم استخلاص مبلغ أقساط اللزمة الخمسة التي تسدّد للخزينة من المال الذي تمّ حجزه في مراكز الامتيازات وما تبقى منه والسلع كذلك فقد سلّمت للتاجرين بكري وبوشناق مقابل الديون التي لهما على فرنسا، وطلب منه الاتصال بهما لضبط الاتفاق فيما بينهم، لكن بوشناق سارع برّد ما استلمه من السلطات للفرنسيين وفيها 17 صندوقا مملوءا بالمرجان، وبعض الحلّي وأعلن بوشناق أنّه لا يريد الاحتفاظ بأي شيء للفرنسيين، وتمّ جرد السلع التي استلمها التاجران وفيها القمح، والشمع، والجلود وكمية من الفول قدّرت قيمة ما تم الاستيلاء عليه بحوالي 110 ألف فرنك، لكن هذا لا يعني أنّ اليهود لم يكن لهم تأثير على الوكالة وعلى الامتيازات الإفريقية فذلك التأثير كان قوّيا على الداي حسن والباي مصطفى الخز ناجي الذي منحهم احتكار تصدير الحبوب وأصبحت الوكالة عاجزة عن تزويد الحكومة الفرنسية بمطالبهم دون وساطة يهودية[23].

ورغم تلك العقبات تمكّنت الوكالة من تصدير كميات معتبرة حسب تقرير(تانفيل) أنّ الوكالة صدّرت سنة 1798 لفرنسا 300 ألف قنطار من القمح و40 ألف من الشعير، الفول، و28 ألف قنطار من

الصوف، 880 قنطار من الشمع و80 ألف من الجلد.وبعد عودة العلاقات بين البلدين وخلال المفاوضات حاولت فرنسا إعادة الامتيازات الإفريقية لفرنسا بنفس الشروط التي كانت تستغّلها قبل القطيعة، كما حاول القنصل(ديبوا تانفيل) إقناع الحكومة الجزائرية بتخفيض مبلغ الإتاوة إلى المبلغ الذي كانت عليه سنة 1790، لكنّه لم ينجح، لكن وقع اتفاق بين الطرفين في جويلية 1800 الموافق لـ 28صفر 1215هـ بين متصرّف الجزائر مصطفى باشا والسيد ديبوا تانفيل[24] وقد حرص القنصل الفرنسي خلال المفاوضات على الحصول على التسهيلات الخاصّة بتصدير القمح إلى فرنسا، وطلب رفع حصة التصدير المرخّص بها للامتيازات من 500 إلى 1000قفّيز في السنة ومنح تسهيلات للحصول على كمية أخرى من القمح تتراوح بين 8 إلى 10 آلاف قفّيز حسب سعر السوق وتعويض حصة الالتزام التي لم تصدّر أثناء القطيعة.

ثم وقّع الاتفاق الثاني في 17 ديسمبر801 [25] ينصّ في مادته الأولى على تجديد الروابط التجارية والملكية بين الطرفين، وتضمّنت الاتفاقية 19مادة وجاء في المادة الثالثة:(تردّ الإيالة الامتيازات الإفريقية لفرنسا بنفس الوضع والشروط التي كانت تتمتّع بها فرنسا قبل القطيعة)، غير أنّ الوكالة كان عمرها قصيرا ولم تكن في مستوى الأحداث[26] على الصعيدين الفرنسي والجزائري وأمام عجزها المتزايد صدر قرار حلّها، ومحاولة إرجاع الشركة الملكية

الإفريقية التي رفضت الالتزام بتنفيذ القرار لأنّه يحرمها من استغلال وصيد المرجان الذي تستغّله الوكالة العامة المتوسطية.

ب- نشاطات الوكالة الإفريقية:

إنّ المحاولات التي بذلتها الوكالة لاسترجاع صيد المرجان باءت بالفشل فسبّبت في ذلك أضرارا كثيرة بالنسبة لمصالح فرنسا التجارية والصناعية، فبخصوص التجارة كان على المؤسسات القائمة على الساحل الشرقي أن تتّخذ من الأرباح التي يدرّها صيد المرجان رأس مال يساعدها على توسع نشاطها، [27] ويجنّبها اللجوء إلى بعض القروض المشروطة التي طلبتها من اليهود الجزائريين خاصة وكانت أحد أسباب إضعافها والتنازل عن العديد من حقوقها أما بخصوص الصناعة فالصيادين صاروا يوجّهون حمولتهم إلى مدينة ليفورن للحصول على أسعار أفضل ما أدى بمرسيليا إلى غلق المعامل الخاصة بصقل المرجان وهو ما أثّر على أوساط البطّالين وكثرة أعدادهم ومشاكلهم كما أن تجارة فرنسا مع الهنود والصين قد أصيبت بالكساد نتيجة لذلك(المرجان)، ومن هنا لم يبق للوكالة سوى ميدان الحبوب، الشموع، الصوف الجلود التي أصابها نقص في عمليات التصدير وأصبح اليهود يسيطرون على جزء كبير من النشاط الذي كان وقفا على الفرنسيين[28] في حين حاولت الوكالة استبدال المرجان وأرباحه بنوع آخر من النشاط التجاري ألا وهو تصدير المواشي والأبقار خاصة إلى فرنسا وإنشاء معمل في القالة لتصدير لحوم الخنازير وإرسالها لمرسيليا في شكل

علب وبراميل، وكان من الممكن نجاح العملية نظرا لوفرة الثروة الحيوانية وقد لاقت الفكرة في البداية رواجا ودخل المشروع حيّز التنفيذ لكن سرعان ما توقّف لقلة الإمكانيات المادية ومشاكل أخرى رغم أنهّا بذلت قصارى جهدها لنقل المواد المنتجة بالشرق إلى فرنسا وبكميات أكبر، وما يلاحظ أنّ المؤسسات حقّقت تقدّما في ظلّ تزايد طول الفترة التي امتدّ عليها نشاطها، ولكن النشاط التجاري لهذه المقاطعة بالإيالة كان متوقّفا على العلاقات التي يمكن إقامتها مع سلطات الجزائر والسلطات المحلّية في نفس الوقت بتقديم إرضاءات على شكل هدايا للأعيان وكبار الشخصيات في الدولة، أدّى توسع اليهود(بكري بوشناق) بشرق الإيالة إلى تهديد مصالح فرنسا وتمّ وضع تحت تصرّفها جميع الإمكانيات الخاصة، فالباي كان مرتبطا بولّي نعمته بوشناق وإثر هذه التصرفات ونتيجة المشاكل المتزايدة أخلت الوكالة ميناء القل في أكتوبر1795 وسعى القنصل الفرنسي لإقناع الباي بضرورة احترام مواد المعاهدة بين البلدين لكنّه لم يستمع لنداءاتهم وبالتالي فشل ممثلوا الوكالة في استرجاع النفوذ الذي كانت تتمتّع به سابقتها الشركة الملكية الإفريقية، (29) وما زاد في تعقيد العلاقات الجزائرية الفرنسية حملة نابليون على مصر وإعلان الدولة العثمانية القطيعة، وعلى الإيالة إتباع نفس السياسة والامتثال لأوامر السلطان وإعلان الحرب على فرنسا بعد محاولاتها اليائسة لإقناع نابليون بالتراجع عن فكرة المحافظة على العلاقات الودّية بين البلدين في حين أغلقت المؤسسات وهدّمت

بعض البنايات مع بداية الحرب وتم القبض على القنصل مولتيدو[30] وبذلك قضي على الوكالة قضاءا مبرما وإلغائها رسميا في جانفي 1801 على يد نابليون المتسبّب في وقف نشاطها.

ج- عودة نشاط الشركة الإفريقية:

قرّر نابليون في 17جانفي 1801 إلغاء الوكالة الإفريقية واستعادة الشركة الملكية، لكنّ المسئولين في الشركة رفضوا تطبيق القرار لأنّه يحرمهم من صيد المرجان ويعطيه لشركة جديدة جعل مقرها أجاكسيو وهو ما سيؤّثر على التجارة في ساحل الشمال الإفريقي، فحاول إنشاء شركة أخرى تكون تحت إشراف الحكومة وتكلّف بالعلاقات التجارية مع مصر والسواحل المغربية، لكنه لم يوفّق فاستؤنف النشاط التجاري بشكل فوضوي، وبقيت الامتيازات تسيّر إداريا من طرف القنصلية وفي حالة غموض إلى أن انتزعت من فرنسا عند نهاية سنة 1806، وقد زاد هذا الوضع في الخلافات بين البلدين خاصة عندما قامت فرنسا في سنة 1802 بمنح رخص لصيادي المرجان من الكورسيكيين لارتياد الامتيازات الإفريقية بدون علم السلطات الجزائرية فقامت هذه الأخيرة بوقف عدد منهم ومصادرة محاصيلهم، كما أنّ تحديد الوقت الذي يبدأ فيه دفع أقساط الإتاوة بعد انقضاء سنة الإعفاء، كان موضوع خلاف بين الجانبين فإهمال تحديد الأجل أعطى فرصة للقنصل لتأجيل دفع الإتاوة متذرّعا بكون الظروف لم تسمح للفرنسيين بالاستقرار في التزامهم، لكنّ السلطات الجزائرية تصرّفت معهم بحزم إمّا الاحتفاظ

بالالتزام وبالتالي دفع الإتاوة في آجالها أو التخلّي عنها ليتّم الاتفاق في النهاية على البدء في حساب آجال أقسام اللزم من شهر سبتمبر 1803، وتوالت الصعوبات أمام الشركة خاصة بعد هزيمة فرنسا في معركة الطرف الأغرّ في 21 أكتوبر1805، وهو أدى إلى كساد المنتجات الخاضعة لاحتكار الشركة كالشمع والجلود والصوف فطلبت السلطات الجزائرية توضيحا حول استغلال الامتياز كاملا أو التخلي عنه، فوجد القنصل الفرنسي نفسه في وضع مقلق لأن التنازل عن هذه السلع سيجعلها تقع بين أيدي آخرين من بينهم أعداء فرنسا، فتمّ إيجاد حلّ بتكليف رعية جزائرية من اليهود وهو إسرائيل سابور تيس الذي كان صنصال القنصلية الفرنسية[31] باستقبالها وكلّف نائب القنصل بعنابة بالإشراف على العملية وعلى صيد المرجان مؤقّتا لغاية تعيين هيئة تتولّى إدارة شؤون الامتيازات، لكن الإجراء لم يحلّ المشكلة، حيث تضرّر المنتجين من اختفاء التجار الفرنسيين من السوق الجزائرية، فاضطّر صيادو المرجان إلى قبول عرض الإنجليز الذي رفضه نائب القنصل في عنابة وندد به(ديبوا تانفيل) لأنّ المتعاملين الجدد من الإسبان واليهود ركزّوا على تجارة الحبوب والقمح لاشتداد الطلب عليه في أسواق أوربا وهو ما تعذّر توفيره بسبب الجفاف والمجاعة التي عرفتها البلاد وامتدت 3 سنوات بلغت ذروتها سنة 1805، وهو ما يفسّر إلحاح المسئولين على قدوم التجّار الفرنسيين إلى الجزائر، لم يظهر التجار الفرنسيون في الأسواق الجزائرية، وازدادت شؤون الامتيازات

تدهورا واتخذت السلطات الجزائرية منذ أوت 1806 إجراءات ضدّ صيادي المرجان في الامتيازات وذلك لقيام عدد من صيادي المرجان الفرنسيين بالاستيلاء على مركب جزائري مخصّص للملاحة الساحلية، وبعد نهبه تم إغراقه وبعد شهرين من الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمّح الداي أحمد باشا للقنصل الفرنسي بإمكانية سحب الامتيازات منهم وأن هناك عوائد غير الإتاوة مرتبطة بها يجب مراعاتها وأداؤها في آجالها، وفي أواخر ديسمبر1806استدعى الداي القنصل تانفيل ليبلغه أنّ الإنجليز يعرضون مبلغ 40 ألف قرش إسباني للحصول على استغلال الامتيازات الإفريقية وأنه يطلب مبلغ 60 ألف قرش إسباني معلنا أنّه سيفضّل الفرنسيين إذا عرضوا مبلغا يزيد عن الذي يقترحه الإنجليز، ولم يكن متوقّعا أن تقبل فرنسا بذلك نظرا لتدهور الأوضاع المالية والشلّل الذي تعرفه التجارة البحرية الفرنسية، فلم تنتظر السلطات الجزائرية طويلا ردّ فرنسا فقرّرت سحب الامتيازات الإفريقية من فرنسا ومنحها للإنجليز في 2 جانفي1807 [32] بموجب عقد وقّع عليه الداي الحاج أحمد باشا، [33] عن الجانب الجزائري والسيد هنري بلانكي القنصل العام عن الجانب الإنجليزي، وينصّ العقد أن تتولّى إنجلترا استغلال الامتيازات في كل من عنابة والقالة وتنفرد بصيد المرجان قي مقابل دفع 50 ألف دولار سنويا وعلى قسطين [34] إلى خزينة الإيالة [35] وإذا صادف أن استبدل قنصلها في عنابة فإنّها تقدّم إلى الداي هدية قدرها 255 دولار وبعد هذا الاتفاق تقدّم لسير

الكسندر بال(حاكم مالطا) بإرسال مندوب إلى قسنطينة للتفاوض مع الباي حول إمكانية شراء الحبوب والمواشي الضرورية لتموين الجيوش الإنجليزية المقيمة في مالطا وجبل طارق، كانت اهتمامات الإنجليز هي إنشاء قواعد عسكرية في عنابة والباستيون لدعم مواقعهم في مالطا وجبل طارق لاستكمال السيطرة على البحر الأبيض المتوسط فلم يهتمّوا بالتجارة، والصيد وتركوها لعشرين تاجرا من مالطا كما سمحوا لبكري وشركائه بالقيام بالتجارة في الامتيازات ومكنّوهم من محلات الفرنسيين لما كان لهم من نفوذ لدى سلطات الجزائر يمكن استعمالها للقضاء على النفوذ الفرنسي، أمّا صيد المرجان فقد منح للبحارة الصقليّين والسردينيين والكورسيكيين والإسبان ونظرا لعدم اهتمام الإنجليز بالتجارة ولم يقدّموا المساعدة والحماية للصيادين الذين أصبحوا يسخطون على هذا الوضع فلم يتمكّن الإنجليز من الحفاظ على المستوى الذي كانت عليه التجارة في موانئ الشرق الجزائري قبل مجيئهم وحينما عجزت إنجلترا عن تحقيق هدفها بالترغيب أرسلت حملة بقيادة اللورد إكسموث في 15 مايو 1815 لإرغام الداي والديوان على قبول عروضها حول إنشاء قواعد عسكرية في عنابة والقالة وادّعت أن الغرض من الحملة هو الإفراج عن العبيد المسيحيين الموجودين في الإيالة[36] لكن السلطات الجزائرية لم تتأثّر بهذه العملية.

وخلال فترة سيطرة الإنجليز على الامتيازات الإفريقية حاول القنصل الفرنسي افتكاك هذه الأخيرة من الإنجليز مستغلاّ تقاربه

مع أقارب الداي أحمد باشا في بداية 1808واستطاع إقناع الداي أحمد باشا بتحرير عقد مختوم من طرفه أعاد فيه الامتيازات الإفريقية للفرنسيين لكن اغتيال الداي أحمد باشا في 7 نوفمبر 1808 أضاع هذه الفرصة على الفرنسيين والسلطة الجديدة لم تعترف بما أقرّه الداي السابق واتّهم القنصل في البداية بالتزّوير ولم تطرح فرنسا الفكرة إلاّ عندما لّمح وكيل الحرج لنائب القنصل بإمكانية استرداد الامتياز في سنة 1810 إذا رضيت فرنسا بدفع إتاوة أعلى قليلا ممّا كانت تدفعه في الماضي لكن العون الفرنسي لم يظهر حماسا لذلك، وحتى عند عودة تانفيل سنة1811لم يطلب منه البثّ في موضوع الامتيازات لغاية عودة أسرة أل بوربون إلى العرش فعاد الاهتمام بمسألة الامتيازات وكلّف القنصل الجديد بيير دوفال (1815-1827)بالعمل كل ما بوسعه من أجل ردّ الامتيازات الإفريقية لفرنسا، رغم أن السلطات الجزائرية في البداية كانت تحاول الاحتفاظ بالامتيازات واستغلالها لكن الداي عمر باشا تراجع عن هذه الفكرة وعرض الامتيازات على التاجر اليهودي يعقوب بكري لأخذها باسمه أو باسم الطائفة اليهودية لكنّه رفض بسبب قرب نهاية تسوية مشكل ديونه مع الفرنسيين فتخوّف أن يعتبر الفرنسيين ذلك مساسا لمصالحهم فيؤجّلون تصفية الديون، وقدّم قنصل نابولي طلبا لدخول بلاده في الالتزام لكن الإدارة الجزائريةلم ترضى بعرضه، وبعد حملة اللورد إكسموث التي ادعى من خلالها الإنجليز أنهم قدموا لوضع حد لاسترقاق البيض، (37) اتخذّت السلطات

الجزائرية إجراءا ضدّهم حيث وجّه الداي تعليماته لباي قسنطينة لوقف جميع الإنجليز العاملين في عنابة وإطلاق الرصّاص على كل من يحاول الفرار منهم وسمح للأهالي بنهب المؤسسات وقاد الأسرى البالغ عددهم 800 إلى عاصمة الشرق الجزائري وأمام تدهور العلاقات الإنجليزية الجزائرية تأتي حملة إكسموث الثانية في 27 أوت 1816 الموافق لـ3شوال 1231هـ بأسطول قوي[38] مدعّمة ببعض الوحدات الهولندية وحاولت إنجلترا استغلال الضائقة التي كانت فيها الإيالة من حيث الذخائر[39] وقد يكون ذلك السبّب الذي دفع الداي عمر إلى طلب مهلة 6 أشهر حتى تصله الإمدادات من الأستانة، فكانت هذه الأحداث سببا في وضع حدّ لمصالح إنجلترا التجارية والإستراتيجية لإقامة قواعد عسكرية بعنابة والقالة لضمان طريقها إلى مالطا وجبل طارق[40] في منطقة الشرق وتترك المجال لفرنسا، وإضافة إلى هذه العوامل التي أدّت إلى تخلّي الإنجليز عن الامتيازات الإفريقية فإنّ سكان المنطقة كانوا مرتبطين بالفرنسيين، فالأسبقية وطول مدة تعامل الفرنسيين مع الأهالي، ومحاولة فرنسا خلق مشاكل للإنجليز لإجبارهم على التخلّي عن الامتيازات بسبب قضية المنشآت والمخازن ومنزل إقامة نائب القنصل بعنابة التي ستجعل منها فرنسا قضية (شرف وطني)وأحيلت القضية على محكمة عنابة التي أصدرت حكما في مارس 1810 لصالح الوكالة الإفريقية للدوافع التالية: على أنها أملاك فرنسية منذ أمد بعيد وبحكم طول مدة الاستغلال باسم(شهرة حيازة

التصريف) والتي لم ينفذها الداي[41]، فبقي بها الوكيل الإنجليزي وفي ذات الوقت وكيل لشركة بكري لغاية1817، وبمقتضى اتفاق فرنسي جزائري وقّع في 15 مارس1817 عادت الامتيازات إلى فرنسا وتكريس احتكارها لصيد المرجان والمواد المستغلّة سابقا كان لعودة أسرة البوربون إلى عرش فرنسا بعد سقوط نابليون أثّر على علاقاتها مع الجزائر إذ اهتمّت بمسألة الامتيازات الإفريقية خاصة بعد تبديل القنصل تانفيل بالقنصل الجديد دوفال Duval الذي التحق بمنصبه في فيفري 1816 وشرع في التفاوض مع سلطات الإيالة بشأن ردّ الالتزام إلى فرنسا وأبدت الجزائر موافقتها لكن مقابل دفع إتاوة بقيمة 50 ألف قرش إسباني كإتاوة سنوية وهو مبلغ يفوق ما كان يدفعه الإنجليز بنسبة 20%فكان هذا المبلغ سببا في طول هذه المفاوضات التي ستنتهي بتوقيع اتفاق فرنسي جزائري في 15 مارس1817 أعاد الامتيازات لفرنسا مقابل الإتاوة المتفّق عليها بالإضافة إلى 18 ألف ريال بوجو لباي قسنطينة وإتاوة المرجان (قنطارين للدايلك وقنطار لبايلك الشرق)دون إثبات ذلك كتابيا.

ثانيا- النفوذ اليهودي والامتيازات الإفريقية:

عندما تمكّن اليهود من اختراق النظام العثماني ومؤسساته السياسية وطّدوا أقدامهم وأصبحت لهم طموحات لمدّ نفوذهم التجاري أكثر على حساب الامتيازات الإفريقية، فمنذ عهد الشركة الملكية الإفريقية ظهر نفوذ شركتي بكري وبوشناق حيث كانا يشتريان الصوف والحبوب من السلطات أو الفلاحين مباشرة

بأسعار منخفضة ثم يبيعانها بأسعار باهظة إلى الشركة الملكية الإفريقية[42]، لأنّ الشركة الملكية كانت تحتكر التجارة الخارجية في موانئ الشرق الجزائري وكانت تدفع الأسعار الباهظة لتتمكّن من استعمال اليهود للتوسّط لدى السلطات الجزائرية عند الحاجة في اكتراء السفن الأجنبية ومصاحبة البضائع إلى مرسيليا خوفا من تعرّضها إلى مهاجمة المهاجرين الفرنسيين أو الإنجليز الذين كانوا قد بدأوا حصارهم على سواحل فرنسا، وبذلك فالشركة الملكية لم تكن تملك تلك الشبكة من العلاقات والإمكانيات المالية التي كانت تمتلكها الشركة اليهودية في الجزائر وفي فرنسا أيضا، فالكثير من رجال السياسة كانوا مجنّدين لحماية المصالح اليهودية عامة داخل المؤسسات التنفيذية والتشريعية الفرنسية لقاء رشاوى بوشناق وبكري[43]، وبذلك تمكّن اليهود بفضل أموالهم من الحصول على امتيازات مختلفة، وتمكّنوا من تحقيق مآربهم في عهد الداييين حسن ومصطفى، في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تمرّ بظروف صعبة فاستطاع اليهود كيف يستفيدون من الخلافات الدولية، كما كانوا ماهرين في تسويق أسوأ البضائع ومخادعة رجال الجمارك مهما كانت يقظتهم، واستطاعت شركة بكري بوشناق تصدير منتوجات الشرق الجزائري إلى ميناء مرسيليا سنة 1793مستعملة مينائي عنابة وستورة رغم احتجاجات الشركة الملكية الإفريقية التي كانت تمتلك الامتيازات، وقد ساعد هذه الشركة على النجاح معرفة اليهود باللغة العربية وكذا معرفتهم لعادات وأخلاق الجزائريين فكانوا

يخرجون بأنفسهم إلى كل أنحاء المقاطعة ويشترون ما يريدون ثم يحملون بضائعهم على متن سفن أجنبية يحمونها بالراية الجزائرية بينما كان ممثّلوا الشركة الفرنسية التي كثيرا ما كانت تتعرّض لحجز الإنجليز والإسبان أو المهاجرين الفرنسيين، وفي بعض الأحيان كان الفرنسيون يلجئون إلى بكري وبوشناق لإيصال بضائعهم إلى الموانئ الإيطالية ومنها تحمل برّا إلى فرنسا، وفي سنة 1794حصل اليهود على جميع الاحتكارات التجارية في الشرق الجزائري، وذلك بعد حلّ الشركة الملكية الإفريقية التي وجدت أمامها عدّة صعوبات وعراقيل أهمّها عدم توفر رؤوس الأموال وانعدام وسائل النقل ففرض عليها التعامل مع اليهود الذين وجدوا في النقل وسيلة لتحقيق الأرباح فأصبحت تستأجر السفن الأجنبية وتزوّدها بجوازات سفر جزائرية تكتريها للفرنسيين، وبذلك بدأ تراجع نفوذ الامتيازات الإفريقية وتزايد نفوذ الشركة اليهودية، وفي سنة 1795 عقدت مصالح التموين بباريس اتفاقية مع شركة بكري بوشناق ب200 ألف حمولة من القمح نصفها على سعر 100 فرنك للحمولة، ونصفها الآخر على سعر 120 وينصّ الاتفاق أن يكون الدفع نقدا (44) رغم أنّ الوكالة الإفريقية كانت ترسل نفس القمح تشتريه بخمس وعشرين فرنكا للقنطار الواحد أي بحوالي ثلاثين فرنكا للحمولة، وفي ظلّ هذا النفوذ المتزايد لشركة بكري بوشناق في الشرق الجزائري، اضطّرت الوكالة الإفريقية إلى التنازل عن حقوقها والانسحاب من مينائي جيجل والقل في أكتوبر 1795، ثم اعترفت

المعاهدات والهدايا[47]، وقد حاول القنصل فاليير الحدّ من نشاط الشركة اليهودية، خاصة في الشرق الجزائري، الذي كانت توجد فيه أكبر كمية من الحبوب، لكنّه يتخلّى عن فكرته بسبب المشاكل المالية التي كانت تتخبّط فيها الحكومة الفرنسية، فهي لم تعد قادرة على دفع الأموال الضرورية نقدا لشراء ما يلزمها لتغذية السكان وتشغيل المعامل التي كانت قد أنشئت من أجل صناعة الصادرات الجزائرية، وزيادة على هذه المشاكل فإنّ الحكومة لم تكن قادرة على توفير الأمن لأسطولها التجاري وحمايته من هجومات الإنجليز والمهاجرين الفرنسيين المتجمّعين في إيطاليا خاصة والذين كانوا مستعدّين للقيام بأي شيء قد يعرّقل النظام الجمهوري لإعادة النظام الملكي كالاستيلاء على السفن ومنع المؤن من الوصول إلى الفرنسيين، هذا إلى جانب الخطر الذي كان يشكّله الإنجليز والإسبان الذين كانوا يحتجزون جميع السفن المتوجّهة إلى الموانئ الفرنسية وهو ما اضطرّ الوكالة إلى استعمال أسماء الجزائريين من اليهود والمسلمين وتكتري الأشخاص أنفسهم[48] ليصحبوا الشحنات، وقد حاولت الوكالة الاتّصال بباي قسنطينة لإقراضها المال لكن الغشّ الذي اكتشف غيّر الأمور وجعل الأعيان والسلطات في المنطقة يحترسون من التجّار الفرنسيين، ونظرا لقلة رؤوس الأموال تعطّل نشاط الوكالة الإفريقية لحساب التجّار اليهود الذين استغلّوا عجز الوكالة المادّي لسيطرتهم على الأسواق التي كانت تحتكّرها التجارة الفرنسية، فأصبحت الوكالة تلعب دورا

ثانويا بالنسبة لما يقومون به، وقد زاد من اضطراب وضع الوكالة تفضيل الأهالي منهم سكان القل التعامل مع اليهود أو التونسيين وكانوا يحملون لهم البضائع، لأن أسعارهم كانت أحسن من أسعار الفرنسيين ولأنّهم كانوا يشترون منهم جميع الأنواع بدون استثناء عكس التجار الفرنسيين الذين كانوا يرفضون الجلود التي تحملها القبائل المجاورة بمناسبة الأعياد والمواسم، وحتى سكان عنابة قد قدّروا قيمة الأرباح التي يحصل عليها الفرنسيون من صناعة الجلود فأقاموا المدابغ لتلبية الحاجيات المحلّية ولتزويد تونس سنويا بحوالي 12 ألف جلد مدبوغ[49]، وبذلك أصيبت صادرات الوكالة في هذه المادة بنقصان كبير يزيد عن ربع ما كانت تنقله الشركة الملكية الإفريقية إلى مرسيليا.

وقد زاد من تدهور الأوضاع تعيين مصطفى الوزناجي بايا على قسنطينة الذي تواطأ مع شركة بكري بوشناق لتضييق الخناق على الامتيازات الفرنسية وقام بمنع التجّار الفرنسيين من تصدير القمح الذي كانت فرنسا بأشدّ الحاجة إليه وحتى السكان بدورهم ضّيقوا على الفرنسيين ومؤسساتهم وقاموا بهجومات ضدّهم وهو ما جعل الوكالة تأمر بإخلاء ميناء القل في أكتوبر1795، وتطلب من قنصلها أن يسعى لإقناع الباي بضرورة احترام مواد المعاهدة الموقّعة بين البلدين والتي تجدّدت قبل ذلك بأربع سنوات لكن الباي لم يستمع لنداءات القنصل فالير، لأن محاسبي البايلك اكتشفوا أن الوكالة لا تدفع كل الرسوم المترّتبة على عمليات التصدير والاستيراد

والأسعار التي تقدّمها غير مطابقة للأسعار المتفّق عليها وكان اليهود وراء المضايقات التي كانت تتعرّض لها الامتيازات الإفريقية لارتباطهم بحكّام البلاد، ففشل ممثلي الوكالة الإفريقية في استرجاع النفوذ، ولم تستطيع تقديم أسعار قادرة على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، وحتى الداي الذي أظهر رغبته في مساعدة الفرنسيين والحفاظ على صداقاتهم أصبح ينظر إليهم بعين الازدراء لرفض الحكومة الفرنسية الاستجابة لطلبه الخاص بمسألة مايفرن فلم يتدّخل لإرغام باي قسنطينة على تغيير تصرّفاته إزاء ممثلي الوكالة، حتى أنّه أصبح يشجّع السلطات المحلّية بالشرق الجزائري على تمكين اليهود من احتكار التجارة هناك(50) وبذلك استطاع اليهود بفضل صلاتهم بالحكّام العثمانيين عرقلة نشاط الامتيازات الإفريقية، ولم يتمكّن القناصل من وضع حدّ لتدخّلاتهم الخطيرة رغم مساعيهم لدى البايات والدايات لكنّهم فشلوا خاصة في الفترة التي ظهرت فيها مشكلة ما يفرن، فاستطاع بذلك اليهود فرض السيطرة على التجارة الخارجية خاصة الحبوب في أهم موانئ البحر الأبيض المتوسط وهو ما تبّرزه رسالة القنصل الفرنسي سانت أندري جانبون (1796–1798) التي يقول من خلالها(ففي جميع المدن يقوم عملاء ووكلاء اليهوديين بكري وبوشناق بأدوار مهمّة يمارسون نفوذا سياسيا يختلف قوة وضعفا باختلاف نوع الحكومات وباختلاف مصالحها وهؤلاء الوكلاء يمدّون الدولة الأوربية الصغيرة بالأسلحة...ويعدون بإقامة دعائم السلام ولكنّهم متى غضبوا

يعلنون الحرب! فإذا كانت المسألة مسألة إعادة شراء العبيد فهم يقومون بهذه العمليات بوصفهم وسطاء وإذا تدخّل تاجر أوربي في إحدى هذه العمليات منعوه وطردوه من السوق، وإذا تدخّل القناصل بنفوذهم فإن مساعيهم ستفشل حتما...إنّ سبب تضاؤل نفوذنا في إفريقيا الشمالية مرجعه ازدياد نفوذ هؤلاء اليهود! والإنجليز مدينين لهم بما حصلوا عليهم...إنّ هؤلاء اليهود لهم الآن بإعداد مشروع بكل تصميم وثبات بهدف ضمّ تونس وإخضاعها إلى الجزائر، وسيقيمون في حالة إذا ما نجحوا نظاما سياسيا جديدا ستكون نتائجه وخيمة...وكوارث بالنسبة إلينا..) (51).

ب-النفوذ اليهودي وتأثيره على العلاقات الجزائرية الفرنسية:

لم يبقى للقناصل الفرنسيين سوى الكتابة إلى المسئولين في فرنسا للتدّخل لدى السلطات في الجزائر، ولم ينحصر نفوذ اليهود في الجزائر فقط بل امتّد حتى فرنسا حيث نجد أنّ يعقوب بكري عمل على تذليل الصعوبات التي تعترض الشركة اليهودية معتمدا في ذلك على عدّة وسائل أبرزها الرشوة، حتى أنّ مدير الغرفة التجارية بمرسيليا كتب إلى القيادة رسالة يعبّر فيها عن تخوّفه وقلقه من انتشار نفوذ اليهود في مرسيليا وتذّمر من الدور الخطير الذي يقوم به التجّار اليهود في تجارة البحر الأبيض المتوسط، وكذا دعم الداي حسن لهم لتمثيلهم مصالحه رسميا لدى الحكومة الفرنسية بتعيينه يعقوب كوهين بكري المكلّف بشؤونه لدى الحكومة الفرنسية

التي طلب منها خدمة مصالحه والمصالح الخاصة بالداي، وكانت الحكومة الفرنسية في تلك الفترة تسعى للحفاظ على علاقاتها مع الجزائر كحاجتها الماسّة إلى الحبوب، لذلك حاولت إرضاء اليهود لإرضاء الحكومة الجزائرية وهو ما توضّحه الرسالة التي بعث بها دولا كروا (DELACROIX) وزير الخارجية فرنسا في جوان 1796 إلى الداي حسن والتي جاء فيها(لقد وصلتنا رسالتكم المؤرّخة في 12 جويلية 1795من التاجر اليهودي يعقوب كوهين بكري المكلّف بشؤونكم في مرسيليا فتسلّمنا بكل طيبة خاطر المعاني الخالصة لصداقتكم واعترافاتكم بالترحيب الذي ناله منذ قدومه إلى فرنسا، كن واثقا أنّه سوف يبدي رضاه كذلك من المعاملات الحسنة المتواصلة التي نعطيها له)[52].وبذلك استطاع اليهود الاستفادة من تدخّل حكام الجزائر واستغلال الظروف الدولية لخدمة مصالحهم، فاستطاعوا النفوذ إلى المحيط الرسمي والاطّلاع على أسرار الدولة وهذه المكانة مكنّت بعض اليهود من احتلال وضع ممتاز في الجزائر وفرنسا، وبذلك لم يكن بوسع سلطات الثورة الفرنسية سوى السكوت لحماية مصالح فرنسا التجارية وصيانتها رغم مطالبة الغرفة التجارية بمرسيليا بالتدّخل لوضع حدّ للنفوذ التجاري اليهودي في البحر الأبيض المتوسط، لكنّ السلطات في مرسيليا كانت ترّد قائلة(من المستحيل أن نمنعهم من ذلك..).

ومن جهة أخرى استغّل اليهود اضطراب العلاقات بين الجزائر وفرنسا بسبب الحملة الفرنسية على مصر، وإعلان الجزائر الحرب

على فرنسا بطلب من الباب العالي لتقديم خدماتهم في وقت كانت فيه فرنسا بحاجة إلى الحبوب ومواد أخرى لتزويد جيوش الحملة، وذلك بعد أن طلب تاليران وزير الخارجية الفرنسي من بكري تزويد الجيش الفرنسي بكميات كبيرة من القمح تحمل في مراكب جزائرية حتى لا تتعرّض لهجوم الإنجليز، كما تعهّدت الشركة اليهودية بإرسال شحنات من العتاد الحزبي وحملت إلى مصر بطلب من قائد الحملة مليوني زجاجة خمر، وكميات من الأقمشة والأدوية والزيوت وغيرها من المواد التي تحتاجها الجيوش أثناء الحروب.[53] وبعد وفاة الداي حسن وتولّي مصطفى باشا الحكم سنة 1798 انتزع المؤسسات من الفرنسيين في فترة القطيعة ومنحها للشركة اليهودية، وبذلك فإن الحملة الفرنسية على مصر مكّنت شركة بكري بوشناق من السيطرة على التجارة الخارجية في الشرق الجزائري على حساب الوكالة الإفريقية ونظرا لتزايد حجم الديون الناتجة عن تصدير كميات كبيرة من الحبوب إلى فرنسا وعجز الخزينة لم يكن في استطاعة السلطات الفرنسية دفع المبلغ نقدا والذي كان يقدّر بـ8. 151. 000[54] فرنك عمل بوشناق على ضرورة تحقيق السلم للحصول على أمواله، فتمّ توقيع اتفاق الصلح سنة1801 الذي تعهّدت خلاله فرنسا بدفع مبالغ الديون، ونظرا لرفض مسئولي الشركة الإفريقية القدماء استئناف نشاطهم، استغّل اليهود الوضع للحفاظ على احتكارهم للعمليات وزيادة أرباحهم.

ورغم محاولة السلطات الفرنسية تنظيم الامتيازات الإفريقية لكنّها لم تنجح في إعادة تشكيل شركة تقضي على الفوضى وتعيد الحيوية للعلاقات التجارية بين الشرق الجزائري ومرسيليا والسبب الرئيسي لذلك هو مناورات اليهود الذين استطاعوا السيطرة على نشاط الامتيازات الإفريقية مع إضافة احتكار استغلال غابات الكرستة في نواحي بجاية الذي حصلوا عليه من الداي مصطفى مقابل ضريبة مرتفعة[55]، هذه الغابات التي تستخرج منها جميع أنواع الأخشاب الضرورية لصناعة السفن الحربية والتجارية، لكن في سنة **1805**حدثت مجاعة كبيرة في الجزائر وبدل أن تقوم الشركة اليهودية بتقديم المساعدة للسلطات الجزائرية لتموين السكان بالأغذية، فإنّها كانت تقوم بجمع الحبوب من مختلف مناطق الإيالة ثمّ ترسلها إلى فرنسا وهو ما أثار الجيش الانكشاري الذي قام أحد أفراده ويدعى(يحيى) يقتل اليهودي بوشناق في 28 جوان 1805 وهو ما أثّر على نشاط الشركة اليهودية والوجود اليهودي ككّل الجزائر والذي تبعه مقتل الداي مصطفى.لقد اعتمد الداي الجديد أحمد خوجة(**1805–1815**)سياسة الضغط على الشركة اليهودية لاسترجاع المبالغ التي كانت على بوشناق للخزينة، لكن داوود بكري استطاع التقرّب من الداي الذي عيّنه في 30 جوان **1806**رئيسا للطائفة اليهودية[56] وأصبح يدافع عن مصالح اليهود، في الوقت الذي أصبح فيه الإنجليز يسعون للحصول على الامتيازات الإفريقية بعد سحبها من الفرنسيين العاجزين عن دفع الأتاوة

السنوية وتسديد الديون، وقد تدخّل بكري لمساعدة الإنجليز لعلمه بنواياهم في إقامة قواعد عسكرية في عنابة والباستيون لتدعيم مواقعهم في مالطا وجبل طارق، وفي مقابل ذلك سمح الإنجليز للشركة اليهودية بممارسة التجارة في أي مكان يشاءون، وسمح لها الداي باستغلال موانئ القل وجيجل وبجاية مقابل دفع ضريبة قريبة من التي يدفعها الإنجليز، وبذلك أصبحت فرنسا مضطّرة لشراء حبوب قسنطينة ومنتوجاتها الأخرى عن طريق الشركة اليهودية وبذلك استحوذ اليهود على جميع أنواع التجارة في الشرق الجزائري وظلّوا محتكرين عمليات التصدير نحو مرسيليا وليفورن طوال الفترة ما بين 1807–1817 (57) لعدم اهتمام الإنجليز بالتجارة وتخصيص كل وقتهم للبحث عن الوسيلة التي تمكّنهم من الحصول على إذن لبناء قاعدة عسكرية في عنابة.

وإذا استطاع اليهود السيطرة على العلاقات التجارية بين الشرق الجزائري وأوربا فإنّ ذلك يعود إلى الاتصالات التي قام بها المسئولين وكسب ودّهم ورضاهم بالهدايا الثمينة والمساعدات المالية والخدمات المختلفة وكانوا يعرّضون أموالهم وأرواحهم للتلّف والهلاك للقيام على أحسن وجه بعمليات البيع والشراء في أنحاء الإيالة أو عمليات النقل عبر البحر التي كانت عرضة للغزو البحري وعند سحب الامتيازات الإفريقية من الإنجليز وإعادتها للفرنسيين أصدر لويس الثامن عشر مرسوما لإنشاء شركة ملكية تحتكر استثمار الامتيازات الإفريقية، لكنّ شركة بكري بوشناق بقيت

تسيطر على محلاّت الفرنسيين بتشجيع من الإنجليز والداي الذي رفض التدّخل لإرغامها على الخروج وذلك بسبب الموقف السلبي للسلطات الفرنسية تجاه قضية الديون المترّتبة على فرنسا لكن رغم ذلك ستعاد الامتيازات إلى فرنسا في 15 مارس 1817 بعد توقيع الاتفاق السابق الذكر، لذلك خافت الشركة اليهودية على تجارتها وشجّعت الداي على اتخاذ إجراء يخدم مصالحها التجارية أو يحافظ عليها، واقترحت عليه فتح باب التجارة والمنافسة بالإيالة لجميع الدول لتدعيم خزينة الدولة بالأرباح والضرائب، فرحّب الداي حسن بالفكرة ونشر بيانا في سنة 1826 يسمح فيه لجميع الدول بصيد المرجان في الجزائر والتجارة في كل من القالة وعنابة وهو آخر ما بقي لفرنسا من الامتيازات الإفريقية، فحافظت بذلك الشركة اليهودية على مصالحها ونفوذها التجاري لكونها الأكثر قدرة على المنافسة من الناحية المالية والسياسية وأكثر هيكلة ودراية بأمور التجارة في الجزائر من جانب ومن جانب آخر دفعت العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى التوتّر.

إن شركة بكري بوشناق، ضحّت بمصالح الجزائر للحفاظ على مصالحها الشخصية ولم يكن بإمكانها تحقيق كلّ هذا النجاح في مخطّطاتها ومشاريعها الاقتصادية والسياسية، وإلحاق هذه الأضرار بالجزائر إلى حد سقوطها بيد الاستعمار الفرنسي، لو لم تكن الظروف المساعدة على ذلك متوفّرة داخل البلاد والتي تجسّدت في التدهور الشامل الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والعسكري

للجزائر العثمانية الذي كان يمثّل جزءا من الانحطاط الذي كان يعرفه العالم الإسلامي تحت الحكم العثماني في بداية القرن التاسع عشر.

إن اليهود يجنون أموالا طائلة، متلاعبين بأقوات الشعب الجزائري واستطاعوا بسط نفوذهم بواسطة الرشوة والجوسسة على الدايات الذين مكّنوهم من السيطرة على التجارة في البحر الأبيض المتوسط ليحتكروا لأنفسهم تجارة تصدير الحبوب إلى فرنسا، وقد زاد من الوضع المعاملات التي كانت تجري مع فرنسا التي كانت تعيش أوضاعا صعبة بسبب الثورة الفرنسية وبسبب ركود النشاط الاقتصادي والحصار الذي فرضه الحلفاء الأوربيون عليها، وهو ما جعل الجزائر تقوم بدفع فواتير فرنسا من شحنات القمح لتموين الجيش الفرنسي.

وبذلك فإن اليهود ورغم المشاكل التي واجهتهم استطاعوا فرض أنفسهم في المجالين التجاري والسياسي، ورغم تعرّضهم للعراقيل، إلا أنّهم ظلّوا محافظين على مكانتهم، واستطاعوا استمالة أكبر الشخصيات في الجزائر وبلدان أخرى، واستعملوها في الوقت المناسب لخدمة مصالحهم، على حساب السكّان والامتيازات الإفريقية الفرنسية التي تضرّرت كثيرا من هذا النفوذ الكبير، وقد كان السكان يلاحظون ويتابعون نفوذ اليهود وتوغّلهم لغاية الانتقام منهم. وقد وقع الداي تحت سيطرة اليهود بسبب مصالحه المتشابكة بمصالحهم في الداخل والخارج لدرجة استصعب عليه فصل هذا

الدّين عن المسائل الأخرى، ضف إلى ذلك جهله بحقيقة وضع الشركة في فرنسا، بقدر جهله لإجراءات التسوية المعقّدة لديونه ولم يسجّل نفسه دائنا للشركة وهو ما زاد الأمر صعوبة في ظل تآمر فرنسا مع اليهود على الداي.

الهوامش:

[1] - فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ط2، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر، 2004، ص131.

[2] Masson, Paul, Histoire des établissements de commerce française dans-

[3] E, primaudaie, histoire du commerce et de navigation en Algérie avant - la conquête française, paris, 1861. p p 14 - 17.

[4] Anonyme, petit Larousse illustré 1990, librairie Larousse, 1989, p 125-

[5] - الزبيري، محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الجزائر :المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ص202.

[6] Masson, histoire des établissements…Ibid. , p 18- 20-

[7]- Abel, Boutin, anciennes relations commerciales et diplomatiques de la France avec la barbarie (1515- 1830), T_1, paris, 1902, p 458.

[8] - رسالة 102، من مجموعة الوثائق التي تحمل رقم 1641، محفوظة بالمكتبة الوطنية بالجزائر.

[9] - العربي، الزبيري، المرجع السابق، ص 93 .

[10] - المرجع نفسه.

[11] Abel, Boutin,Ibid,p 36.-

[12] - الصايم عملة جزائرية تستعمل في المعاملات الحسابية ودفع الأجور، انظر سعيد وفي: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830، الجزائر : المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص209.

[13] - قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830، الجزائر :منشورات متحف الجزائر، 1999، ص236.

[14] -Masson, histoire des établissements. Ibid , p453.

[15] - F. e, primandaie, "le commerce et la navigation d'Algérie" revue algérienne et coloniale, Juin 1860, p 51.

[16] - العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 211 .

[17] - زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، الجزائر :مطبعة دحلب، ص 123.

[18] - Plantet ,E, correspondances des deys d'Alger avec le cour de France 1579-1833 ,T2 (1700-1833),paris,1889 ,p 438.

[19] - قنان، العلاقات الفرنسية، المرجع نفسه، ص 240.

[20] - Masson, Marseille et la colonisation française « essai d'histoire coloniale»:Berlatier , ,1906, p 497.

[21] - الزبيري، المرجع نفسه، ص214.

[22] - قنان، العلاقات الفرنسية...، المرجع نفسه، ص 242.

[23] - Esquer, ,G ,Le commencement d'une empire 1830 ,paris :Ed la rose ,1929, p. 23.

[24] - E, Mercier, histoire de Constantine, Constantine : j. marle et f. Biron, 1903, p 305.

[25] - خط همايون، علبة21، عدد 5825، السنة 1215هـ/ 1800م، تعريب فكري طونة.

[26] - خط همايون، علبة 21، عدد 5837، السنة 1216هـ/ 1801م، تعريب فكري طونة

[27] - Devoulx, A,Tachrifat ,recueil des notes historiques sur administrations de l'ancienne régence d'Alger ,Alger :Imp Gouvernement ,1952 , p 142-144

[28] -Masson, histoire…Ibid , p 545.

[29] - الزبيري، المرجع نفسه، ص 218.

[30] - الزبيري، نفسه، ص. 221.

[31] - اعتقل القنصل مولتيدو في 21ديسمبر ولم يطلق سراحه إلا في يوم 2فيفري 1799 بعد تدخّل بكري وبوشناق وأطلق سراح الموظفين الفرنسيين الذين ألقي عليهم القبض بأمر من الداي في عنابة والقالة.

[32] - الصنصال هو السمسار الذي يتخصّص في الوساطة في المعاملات التي كانت تتم بين القنصليات الأوربية وبين سكان البلاد، ويحقّ لأي قنصلية اختيار أي شخص من أهل البلاد لاعتماده في هذه المادة.

[33] -Primaudaie, le commerce…op. Cit. , p 54 .

[34] - حكم عاما واحدا ومات شنقا سنة 1808.

[35] - الدولار الإسباني يساوي5.43فرنك فرنسي.

[36] - يذكر primaudaie أنّ الإتاوة السنوية تقدّر بـ11ألف ليرة استر ليني وهو ما يعادل 275ألف فرنك: انظر. Primaudaie: ibid, p, 54:

[37] - خط همايون، علبة 24عدد، 22486، سنة 1231هـ/1815، تعريب فكري طونة .

[38] - Achille, fillias, histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie 1830- 1860, paris, 1960, p 51.

[39] - Ibid. p 52,

[40] - خط همايون، علبة 24، العدد 22486، السنة 1231هـ /1816م، تعريب فكري طونة .

[41] - Primaudaie, le commerce…op. Cit. , p54

[42] - Plantet, correspondances… op. cit., p 548.

[43] - الزبيري، المرجع السابق، ص 258.

[44] - فوزي، سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ط2، شركة الأمة للطباعة والنشر، 2004، ص 238.

[45] - P.Masson, concessions et cies d'Afrique 1800 - 1830, paris, 1909,p 57

[46] - دادة، محمد، اليهود في الجزائر في العهد العثماني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، دمشق 1985، ص183

[47] - Esquer. Op. cit. p 22.

[48] - Masson, Marseille…op. Cit. p551

[49] - Masson, Marseille… op, cit. , p510

[50] - الزبيري، المرجع نفسه، ص216.

[51] - محمد، دادة، المرجع السابق، ص189.

[52] - Plantet, op. cit. p 455 - 456.

[53] - العربي، الزبيري، المرجع السابق، ص270.

[54] - Esquer, op. cit. p28

[55] - Ch, Féraud, « Exploitation des forets de la karasta dans la Kabylie orientale sous la domination turque » , R..A (,N°13) ,1869, p45."

[56] - Eisenbeth, « Les juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque1516-- 1830 », R .A (,N°96) ,1952, p171

[57] - Eisenbeth, Ibid. p589.